خادم الحرمين الشريفين في مجلس الشورى:

دعم القطاع الخاص ضمن الأولويات

– تذليل العقبات التي تواجه المستثمر السعودي والأجنبي لدفع العملية الاستثمارية.

حفل الجانب الاقتصادي في خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود- يحفظه الله-، مؤخرًا خلال حفل افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الرابعة لمجلس الشورى، بنصيب كبير من الاهتمام، مما يدفع باتجاه دعم كبير للقطاع الخاص، ليصبح شريكًا استراتيجيًا في عملية التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات للمستثمرين المحليين والأجانب.

وجدد المليك في خطابه دعمه للاستثمار، لما له من أهمية في التنمية الوطنية، مؤكدًا مواصلة دعم القطاع الخاص، ليكون شريكًا استراتيجيًا في التنمية الاقتصادية، إلى جانب تذليل العقبات التي تواجه المستثمر السعودي والأجنبي وذلك بالاستفادة ما أمكن من المزايا النسبية في الاقتصاد السعودي.

ويضيف المليك: لقد تجاوزت المملكة في مجال التنمية السقف المعتمد لإنجاز العديد من الأهداف التنموية التي حددها إعلان الألفية للأمم المتحدة عام ٢٠٠٠، كما أنها على طريق تحقيق عدد آخر منها قبل المواعيد المقترحة، ومما يميز التجربة السعودية في السعي نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية الزخم الكبير في الجهود المتميزة بالنجاح في الوصول إلى الأهداف المرسومة قبل سقفها الزمني المقرر، والنجاح بإدماج الأهداف التنموية للألفية ضمن أهداف خطة التنمية الثامنة، وجعل الأهداف التنموية للألفية جزءًا من الخطاب التنموي والسياسات المرحلية وبعيدة المدى للمملكة.

ويقول خادم الحرمين الشريفين في خطابه: لقد سررت خلال زياراتي لمناطق المملكة بما حظيت به من تنمية شاملة، بيد أنني لاحظت أن بعض المناطق تحتاج إلى مزيد من العناية والاهتمام بغية تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، وهذا ما نعمل على تحقيقه. كما سخرنا ما تحقق من فائض إيرادات الميزانية في السنوات الثلاث الماضية لتخفيض الدين العام، حيث انخفض من ٦٦٠ مليار ريال عام ٢٣ / ١٤٢٤هـ، وهو ما يمثل نسبة ٨٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٦٦ مليار ريال عام ٢٦ / ١٤٢٧هـ، وهو ما يمثل نسبة ٢٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

تحسين البنية التحتية

وفيما يتعلق بتحسين البنية التحتية، يشير المليك إلى أنه تم اعتماد عدد من البرامج والمشاريع التنموية، إضافة لما هو وارد في الخطة الخمسية الثامنة وفي ميزانية الدولة، وشملت هذه البرامج والمشاريع مشاريع المسجد الحرام والمشاعر المقدسة، وتحسين البنية التحتية، والرعاية الصحية الأولية، والتعليم العام والعالي والفني، والإسكان الشعبي، ورفع رؤوس أموال صناديق التنمية، كما تم تعزيز احتياطيات الدولة، ودعم صندوق الاستثمارات العامة.وتحمل ميزانية العام الحالي تباشير الخير لكل مواطن.

المدن الاقتصادية ومكافحة الفساد

إن السنة المقبلة سوف تشهد المزيد من التحديات، كما ستشهد المزيد من الفرص، وسوف تستمر الدولة - بعون الله - في نهجها التنموي التطويري في الداخل، ومن المأمول أن تشهد الفترة القادمة انطلاق عدد من المشاريع الوطنية المهمة، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، المشروع الشامل لتطوير التعليم، المدن الاقتصادية الكبرى، منظومة العلوم والتقنية، هيكلة القضاء وتطويره، إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد، مكافحة البطالة بإعطاء السعوديين المؤهلين الأولوية في التوظيف، والتوسع في التدريب ونشر ثقافة العمل. ولن نقف عند هذا الحد من التطور السياسي، ذلك أن التطور عملية مستمرة تحكمها ظروف ومراحل التطور الاجتماعي في الدولة، لذا سنواصل التطوير وسنأخذ بمبادئ الحكم الرشيد في إدارة الدولة والمجتمع، وسنعمل كل ما فيه خير الدين، ومصلحة الوطن والمواطن إن شاء الله.